

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

يمنع العاملين بالحكومة والقطاع العام والمهندسين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى النصف الأول من عامها الثالث وزيادة الإنتاج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ ،
وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ،

قرار

(المادة الأولى)

يمنع العاملون بالدولة منحة تعادل ثلث مرتب شهر بحد أدنى عشرة جنيهات وبحد أقصى خمسون جنيهاً، وذلك بمناسبة تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى النصف الأول من عامها الثالث وزيادة الإنتاج .

ويسرى هذا الحكم على جميع العاملين سواء الدائمين أو المؤقتين الذين تصرى عليهم أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها، وعلى العاملين بكادرات خاصة ، وعلى ذوى المناصب العامة ، وعلى المجندين بالقوات المسلحة والشرطة ، وذلك وفقاً للقواعد التي تصدرها وزارة المالية .

(المادة الثانية)

يلتشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ (٣٠ يناير سنة ١٩٨٥)

حسني مباركة